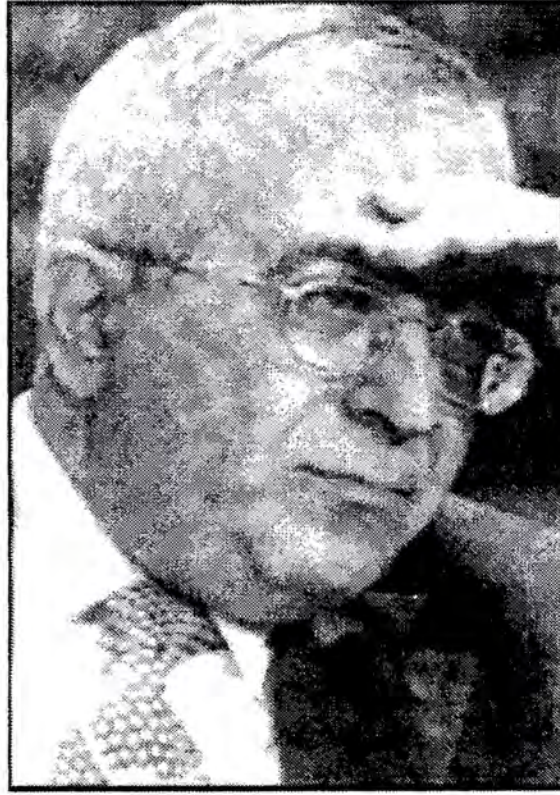


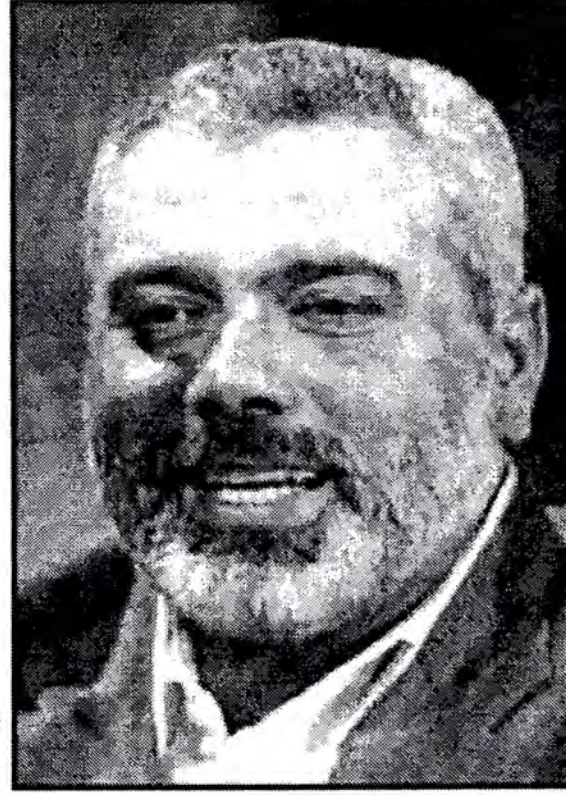


بقلم: مريم روبين

السيناريو الكامل لإغراق غزة في الظلام!



سلام فياض



إسماعيل هنية

ما هي الأسباب والأهداف التي دعت الاتحاد الأوروبي لتعليق دعمه لمحطة الكهرباء في قطاع غزة؟ ولماذا دخل الاتحاد الأوروبي على خط الصراع بين حماس وفتح؟.. وهل هناك تنسيق فلسطيني إسرائيلي أوروبي لاتخاذ هذا القرار لمضاعفة معاناة أهالي القطاع ودفعهم للإثارة ضد حماس للفتك بها والقضاء عليها؟.. وإلى متى يدفع الفلسطينيون ثمن الصراع على سلطة وهمية ترزح تحت الاحتلال الذي يحصد يوميا رقاب العشرات من الشهداء؟.. وهل ملف الكهرباء هو نهاية المطاف للصراع بين الحركتين أو هناك خطوات (سياسية) أخرى قادمة في الطريق؟..

دخل ملف أزمة الكهرباء في قطاع غزة ضمن الملفات الشائكة انطلاقاً من استمرار الصراع المدمر على (السلطة) الذي بدأ (أمنياً)، حيث سيطرت حماس على القطاع وتابعه ملفات وقرارات رئاسية تناولت شتى المجالات مثل ملف التعليم بعقوبة طلبية الثانوية العامة في القطاع برفض (رام الله) اعتماد الشهادات للالتحاق بالجامعات.. و ملف المرتبات وعدم دفعها للموظفين المتعاطفين مع حماس، وقرار تجميد أرصدة أعضاء القوة التنفيذية في البنك الإسلامي الفلسطيني، وإلغاء جميع المراسم الرئاسية الخاصة بالتعيين والترقية التي تمت الموافقة عليها رئاسياً بعد اتفاق مكة والتي تمس أكثر من ٣٠٠ شخصية من مدراء ووكلاء وزارات بعضهم المستقلين والآخر متعاطف مع حماس.

سيناريو (أزمة ملف الكهرباء) التي اغرقت غزة وسكانها في ظلام حالك خلال الأيام الماضية، بدأ الفصل الأول منه بإعلان قرار الاتحاد الأوروبي بتعليق حصته الشهرية وقيمتها

١٢ مليون دولار نظير إمداد الوقود والكهرباء للقطاع، حيث جاء القرار الأوروبي متوازيًا مع انقطاع الكهرباء عن غزة دون سابق إنذار.. والمعروف أنه تمت اتفاقات فلسطينية إسرائيلية أوروبية بعد اتفاق أوصلو تعهد الجانب الأوروبي من خلالها بدفع فاتورة الوقود المخصصة لإدارة مولدات الكهرباء بشرط أن تعود الإيرادات بشكل واضح إلى خزانة السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي لم يعد قائما حاليا بعد أن تسلمت حماس السلطة الكاملة في القطاع وسيطرتها على الإدارة.

وفي محاولة أوروبية لتوضيح موقف الاتحاد أعلنت المتحدث الرسمية باسم المفوضية الأوروبية في القدس المحتلة أن تعليق حصتها المالية تعود لأسباب أمنية دون أن تفصح عن طبيعة تلك الأسباب مؤكدة أن الاتحاد الأوروبي ليس المزود الوحيد لمحطة الكهرباء، ولكنه يزوده بنحو ٢٥% مما يحتاج إليه من وقود، ومن جهة أخرى أعلنت شركة دور ألون الإسرائيلية (التي تقوم هي أيضا بتزويد قطاع غزة بالوقود والغاز) أعلنت أن ممثلا عن الاتحاد الأوروبي طلب منها عدم تسليم الوقود نظرا لأنه لن يضمن تسديد تكاليفه.. فيما حاول نائب رئيس سلطة الطاقة في القطاع (كنعان عبيد) إجراء اتصالات مكثفة مع الأوروبيين والإسرائيليين لحل المشكلة ولإعادة ضخ الوقود للمحطة، مؤكدا أن الأوروبيين وعدوه في حال موافقة إسرائيل على إدخال كميات من الوقود للمحطة تكفي للاستهلاك اليومي وللمخزون الاستراتيجي.

ووفقا لنتائج تلك الاتصالات الفلسطينية الأوروبية الإسرائيلية جاء (الفصل الثاني) من السيناريو الخطير عندما أكد (الجانب الإسرائيلي) زوال الظروف الأمنية التي تسببت في وقف تزويد الوقود الخاص بالمحطة، مشيرا إلى أنه قد أبلغ الاتحاد الأوروبي الذي يزود المحطة بالوقود بالسماح له باستئناف إدخال الوقود اللازم لتشغيل المحطة، ولكن عندما تم الاتصال الفلسطيني بالجانب الأوروبي مرة أخرى فوجئ بأن الجانب الأوروبي لن يستأنف تزويد الوقود للمحطة (لأسباب غير معلومة) الأمر الذي جعل مسئول محطة الكهرباء في حالة يرثى لها.

مثل حالة ثلثي سكان قطاع غزة الذي يقيم على أرضه مليون ونصف مليون فلسطيني وتساعد خطورة الموقف باستمرار قطع التيار الكهربائي وتحولت الحياة لكارثة بل مأساة إنسانية موجعة، حيث انعكس ذلك على حياة المواطنين بشكل عام بعد أن توقفت جميع محطات ضخ المياه العادية والمجاري مما زاد من معاناة الفلسطينيين المتفاقمة أصلا، وقد حاول المواطنون التأقلم مع هذه الكارثة بإضاءة الشموع وإحراق أكوام النفايات المنتشرة في شوارع غزة لتضيء نيرانها الظلام الحالك، كما حاول أصحاب المتاجر التغلب على المشكلة باستخدام الكشافات والأدوات الكهربائية البدائية، فيما نزح معظم الأهالي من منازلهم إلى شاطئ البحر هروبا من شدة حرارة الجو، لكن الطامة الكبرى لانقطاع الكهرباء قد دفع ثمنها المرضى داخل المستشفيات وفي المنازل خاصة المرضى أصحاب العلل المزمنة الذين يعتمدون اعتمادا كليا على علاجهم بالأجهزة الإلكترونية والذين يعيشون منهم على أجهزة الأوكسجين على الدوام أي الذين في حاجة إلى إجراء عمليات جراحية فورية!

تلك الكارثة التي أغرقت معظم مدن القطاع وأهله في الظلام الحالك طوال الأسبوع الماضي.. ما عدا مدينة رفح وضواحيها بفضل استمرار التزام مصر بتوفير إمدادها بالكهرباء احترامًا لتعهداتها، فتلك المأساة قد تسببت في تصعيد السجال بين الحركتين بين حكومة رام الله وحكومة هنية المقالة، حيث علت أصوات الاتهامات المتبادلة.. حملت حكومة هنية المقالة السلطة الفلسطينية وحكومة فياض مسؤولية أزمة الكهرباء، كما دعت الاتحاد الأوروبي إلى إعادة النظر في موقفه، بينما كشفت حكومة فياض من خلال الفصل الأخير من السيناريو المأساوي عن الأسباب الحقيقية والأهداف من وراء قرار تعليق الاتحاد الأوروبي دعمه لمحطة كهرباء غزة.. من خلال المؤتمر الصحفي الذي تابعاها على شاشات الفضائيات لوزير

الإعلام الدكتور رياض المالكي، أكد بشدة وأكثر من مرة عن عدم مشاركة السلطة في هذه الأزمة التي يعيشها القطاع، مشددا على أن وقف توريد الوقود إلى القطاع قد تم من الجانب الإسرائيلي ومن طرف واحد!! موضحا أن السبب في هذا الإجراء الإسرائيلي يعود لاكتشاف إسرائيل نفقا بالقرب من مستودع الشجاعة وإعلانه المنطقة منطقة عسكرية مغلقة وإعادة كل الشاحنات المحملة بالوقود وعدم السماح لها بالدخول ونقل الوقود إلى داخل القطاع.. وحرص وزير الإعلام على التأكيد للجهود التي بذلتها حكومة فياض لعودة توريد المحروقات إلى القطاع لاستئناف عمل مولد الكهرباء.. ولم ينس د. المالكي في مؤتمره الصحفي مهاجمة حماس ونعتها بأقذع الأوصاف، وأنها لا تفكر إلا في ذاتها وكيفية تحقيق مصالحها على حساب الشعب متهما حماس بأنها وراء تلك الأزمة التي يعيشها أهالي القطاع بسبب سيطرتها على شركة الكهرباء وتغيير المسؤولين فيها وجباية الرسوم والمستحقات المتأخرة على المواطنين ولاستخدامها لخدمة مآربها بعيدا عن المصلحة العامة أو في دفع الديون المتراكمة المستحقة على الشركة مما فاقم الوضع إلى درجة بروز تخوفات لدى الجانب

الأوروبي الذي تحمل عبء دفع فاتورة الكهرباء عن القطاع. مما أعرّب عن رفض الاتحاد الأوروبي لاستمرار هذا الأسلوب. بتعليق دعمه لمحطة الكهرباء.. مما يعنى التفكير الجدى في تعديل سياسة ومراقبة تغطية فاتورة الكهرباء لقطاع غزة حتى لا تستمر حماس في نهب وسرقة تلك الأموال مباشرة وجبايتها من المستهلك وقبل أن يختتم المالكي المؤتمر الصحفي حرص على دعوة المواطنين في قطاع غزة أن يهبوا هبة رجل واحد أمام التصرف غير المسئول الذي تقوم به حركة حماس لمنعهم من المضى قدما في تدمير كل مقومات صمود الشعب وبقائه.

وبعد ٢٤ ساعة من المؤتمر الصحفي للوزير المالكي، جاءت البشرى بعودة استئناف الاتحاد الأوروبي تمويله محطة الكهرباء بالقطاع، ولكن (بشروط) حتى يطمئن الاتحاد الأوروبي وأمريكا وإسرائيل ومن قبلهم السلطة الفلسطينية وحكومة فياض حول مصير الأموال التي تجبى من المواطنين ومختلف المؤسسات نظير تمويلها بالكهرباء، كما تطمئن أولا وأخيرا على أن هذه الأموال لن تصل بأي حال من الأحوال لحماس أو لحكومة هنية المقالة لاستكمال المزيد من الحصار الذي يدفع ثمنه الشعب الفلسطيني البائس كما تم الاتفاق على أن تتم مراقبة سير العائدات من خلال لجنة خاصة يوافق عليها الاتحاد الأوروبي.

وانتهى السيناريو المظلم بدخول الشاحنات للقطاع محملة بالوقود إلا أن الكمية حسب ما أعلن لا تكفى إلا ليوم واحد فقط.. ومع ذلك تنفس الشارع الفلسطيني الصعداء وعم الارتياح الفلسطينيون وأيضا نفذ لحكومة هنية المقالة التي عبرت عن تقريرها للاتحاد الأوروبي معلنة استعدادها الكامل لاستقبال أى لجنة يحددها الاتحاد الأوروبي لمراقبة مصير الأموال التي تجبى من المواطنين والمؤسسات موجهة رسالة للشارع الفلسطيني ولكل من تابع تلك الكارثة المأساوية أن محطة الكهرباء ليست مؤسسة حكومية، إنما هى شركة استثمارية تكونت برؤوس أموال أجنبية لها مدراؤها وموظفوها الذين يتسلمون رواتبهم من عائدات استهلاك الكهرباء وهكذا انتهى السيناريو المظلم ملف أزمة الكهرباء.

ويبقى التساؤل: هل هناك سيناريوهات سياسية أخرى قادمة في الطريق؟.. فى ظل استمرار الصراع والسجال والاتهامات المتبادلة بين الإخوة الأعداء، الذين دمروا أوضاع القضية ويدفع بسببه المواطن الفلسطيني الثمن باهظا ولا نملك إلا الانتظار!